الجمهورية التونسية
وزارة الماليّة

D.G.E.L.F
La direction Générale des études et de la législation fiscale
الإدارة العامة للدراسات و التشريع الجبائي

20/01/2025

N° 79

مـن وزيـرة المـالية

إلـى

المـوضـوع: طلب توضيحات حول معلوم التسجيل المستوجب على عقد مقاسمة محرر بفرنسا
المـرجـــع: - مكتوبكم الوارد علينا بتاريخ 09 ديسمبر 2024
- بريدكم الالكتروني الوارد علينا بتاريخ 6 جانفي 2025

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والذي أفدتم بمقتضاه أنّ منوّبتكم السيدة ، قد انتقلت إليها بموجب الوفاة من زوجها فرنسي الجنسية السيد عدة عقارات ومنقولات كائنة بالبلاد التونسية وبفرنسا ، وذكرتم أنّه بمقتضى عقد مقاسمة المبرم بينها وبين بقية الورثة بتاريخ 06 أوت 2021 تحصّلت السيدة على جميع الشقة الكائنة بأكودة من ولاية سوسة موضوع الرسم العقاري عدد ، بالإضافة الى مأوى السيارات الكائن بنفس العمارة موضوع الرسم العقاري عدد إلى جانب أموال مودعة بالحسابات البنكية لدى البنوك التونسية ، وتطلبون تبعا لذلك توضيحات بخصوص معاليم التسجيل المستوجبة على عقد المقاسمة المذكور وجميع الوثائق اللازمة لإتمام عملية التسجيل، أتشرّف بأن أحيطكم علما بما يلي :

1. بالنسبة إلى وجوبية التصريح بتركة السيد :

طبقا لأحكام الفصل 37 من مجلة معاليم التسجيل والطابع الجبائي توظّف معاليم التسجيل على التركات على العقارات والمنقولات الكائنة بالبلاد التونسية بصرف النظر عن مكان إقامة المتوفى ، وعملا بأحكام الفصل 31 من اتفاقية تفادي الازدواج الضريبي المبرمة بين الجمهورية التونسية والجمهورية الفرنسية والمصادق عليها بمقتضى القانون عدد 38 لسنة 1974 المؤرخ في 22 ماي 1974، توظّف معاليم التسجيل على التركات بالنسبة الى العقارات بالبلاد التي توجد بها الأملاك الموروثة أي في صورة الحال بالبلاد التونسية.

كما أنّه طبقا لأحكام المطة 2 من الفقرة 2 من الفصل 34 من الإتفاقية المشار إليها، تخضع المبالغ التابعة للتركات إلى الضريبة ببلد إقامة المدين بها، وبالتالي فإنه بالنسبة إلى الأموال المودعة الراجعة للمتوفّى لدى البنوك يتمّ التصريح بها بالبلد الذي يتواجد به المقر الاجتماعي للبنك، أي في هذه الحال بالبلاد التونسية .

وعلى أساس ما سبق، يتعيّن على ورثة السيد التصريح بتركته بعنوان المبالغ الراجعة للمتوفي والمودعة بالبنوك التونسية والعقارات الكائنة بالبلاد التونسية والمنتقلة لهم بموجب الوفاة ودفع المعاليم المستوجبة بعنوانها.

موقع الواب: www.impots.finances.gov.tn الفاكس : 71.790.550 Site web
الهاتف: 71.783.786 العنوان: 71 شارع الطيب المهيري تونس- بلفيدير 1002 Fax Tél
Adresse : 71 Avenue taiebmhiri belvedere1002 Tunis

ويجب أن يشمل التصريح بالتركة كل الأملاك الموروثة سواء كانت عقارات أو منقولات كائنة بالبلاد التونسية، ولغرض احتساب معاليم التسجيل المستوجبة يتم تقويم العقار الموروث باعتماد قواعد تقويم التركة المنصوص عليها بالفصول من 40 الى 54 من مجلة معاليم التسجيل والطابع الجبائي ويكون أساس المعلوم في هذه الحالة قيمة العقار الكائن بأكودة بالإضافة الى مبلغ الأموال المودعة بالبنوك التونسية.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنّه وطبقا لأحكام الفقرة II من الفصل 101 من مجلة معاليم التسجيل والطابع الجبائي لا يمكن للمودع لديهم والماسكين والمدينين على غرار البنوك والمؤسسات المالية أن يتبرؤوا من السندات والمبالغ والقيم التابعة لتركة يكون فيها المقرّ الفعلي أو القانوني للورثة أو الموصى لهم خارج البلاد التونسية إلا بعد الإدلاء بشهادة مسلمة بدون مصاريف من طرف قابض المالية المختص تثبت دفع أو عدم استحقاق معاليم التسجيل الموظفة على التركات.

2. بالنسبة إلى عقد المقاسمة المبرم بتاريخ 06 أوت 2021:

طبقا لأحكام الفقرة 3 من الفصل 38 من اتفاقية تفادي الازدواج الضريبي المبرمة بتاريخ 28 ماي 1973 بين الجمهورية التونسية والجمهورية الفرنسية المذكورة، تخضع الكتابات والأحكام المتضمنة لنقل ملكية أملاك عقارية وجوبا لإجراء التسجيل ولمعلوم الترسيم العقاري في البلد الذي يوجد به العقار أي في هذه الحالة بالبلاد التونسية ، وبالتالي فإنّ عقد المقاسمة المبرم بتاريخ 06 أوت 2021 يخضع للمعلوم النسبي المحدد بـ 0,5 % من المبلغ الصافي لمجموع الأصول الكائنة بالبلاد التونسية موضوع المقاسمة طبقا لأحكام الفصل 33 من مجلة معاليم التسجيل والطابع الجبائي وذلك بالإضافة إلى معلوم الترسيم العقاري المحدد بـ 1% من قيمة الحقوق العينية العقارية.

وفي صورة الحال، وباعتبار أنّ عقد المقاسمة موضوع الاستشارة لم يتضمّن التنصيص على قيمة الأموال المودعة بالحسابات البنكية الممسوكة بتونس والمضمّنة بالمذكّرة المنصوص عليها بعقد القسمة فإنّه يتعين على ورثة السيد التنصيص عليها بتصريح تقديري مشهود بصحته وممضى أسفل العقد طبقا لأحكام العدد III من الفصل 16 من نفس المجلة.

وتقبّلوا، فائق عبارات التقدير.

والسّـــــلام
عن وزيرة المالية وبتفويض منها

المدير العام
للدراسات والتشريع الجبائي
يحيى الشملالي